A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.237/90/Add.2
13 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع
اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ
الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ٦-١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان النامية الأطراف

إضافة

تقرير مرحلي عن برنامج التدريب الرامي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الأمانة المؤقتة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

أولا - معلومات أساسية وولاية اللجنة

١- أُبلغت اللجنة في دوراتها السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة عن المرحلة التجريبية لبرنامج التدريب المشترك (CC:TRAIN) بين الأمانة المؤقتة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والرامي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية (انظر A/AC.237/28، وA/AC.237/40، وA/AC.237/52، وA/AC.237/75). ولاحظت اللجنة بارتياح التقدم المحرز في برنامج التدريب المشترك (CC:TRAIN) وطلبت إلى الأمانة المؤقتة والمعهد مواصلة جهودهما لاستكمال المرحلة التجريبية للبرنامج؛ وإعداد اقتراح كامل للمرحلة الثانية في ضوء التقييم؛ وتقديم تقرير عن أوجه التقدم الأخرى إلى دورتها الحادية عشرة (A/AC.237/76، الفقرة ٩٩).

٢- يستهدف برنامج التدريب المشترك تشجيع تنفيذ الاتفاقية بدعم وتعزيز المؤسسات والعمليات الوطنية التي تيسّر وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية. وسوف تضع استراتيجيات التنفيذ الوطنية الإطار، من حيث المؤسسات والسياسة العامة، لبناء الطاقة في المستقبل، وإعداد الاتصال الوطني وعناصره التقنية، وكذلك إيجاز الاعتبارات المطلوبة في السياسة العامة لإدماج الاستجابة لتغير المناخ في الأهداف الإنمائية الوطنية.

ثانيا - الأنشطة البرنامجية حتى الآن

٣- شهدت البلدان الثلاثة المشاركة (زمبابوي وفييت نام وليتوانيا) إحراز تقدم في تعزيز الأفرقة القطرية وفي إعداد الأساس اللازم للاضطلاع بدراسات عن تغير المناخ ووضع استراتيجيات تنفيذ وطنية. وقد ركز الكثير من أعمال الأفرقة القطرية حتى الآن على التنسيق بين جهود واهتمامات وكالات حكومية مختلفة في مجال تغير المناخ، والتنسيق بين المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بتغير المناخ والاتفاقية.

٤- وقد بدأت في زمبابوي وفييت نام سلسلة اجتماعات استشارية على الصعيد الوطني. وتستهدف هذه الاجتماعات مساعدة مختلف المهتمين بالأمر من وكالات وجهات غير حكومية في البلدان الثلاثة في التحضير للمشاركة في مؤتمر الأطراف. وسوف تساعد أيضا في التنسيق بين مبادرات مختلفة تتصل بتغير المناخ ومشاريع الدراسات التقنية والأنشطة الحالية في مجال المساعدة الدولية في هذه البلدان الثلاثة.

٥- وفي فييت نام، يُسَّر الفريق القطري التصديق على الاتفاقية. وحدِّدت أيضا جهة تنسيق متفرغة داخل الفريق القطري، وأنشئت أمانة صغيرة بشيء من التمويل المقابل من الحكومة مهمتها تقديم الخدمات للفريق القطري وللأنشطة الأخرى التي تتصل بتغير المناخ. وسيكون الفريق القطري، مثلا، بمثابة مجموعة منسقين لدراسة ثنائية عن ارتفاع مستوى البحر.

٦- وبالمثل، سمّي شخص متفرغ في زمبابوي ليكون بمثابة جهة تنسيق وليرأس أمانة صغيرة لخدمة الفريق القطري. وإحدى مهام هذه الأمانة المساعدة في التنسيق بين مختلف المشاريع المتصلة بتغير المناخ في زمبابوي، وضمان الانسجام بين هذه المشاريع في إطار متماسك من سياسة عامة ومؤسسات.

٧- وفي ليتوانيا، أدت إعادة تنظيم دائرة حماية البيئة، التي أصبحت الآن وزارة البيئة، إلى الإبطاء في إحراز التقدم. غير أن الجهود جارية لتمكين الفريق القطري من العمل، على أن تضطلع وزارة حماية البيئة بمهمة التنسيق.

٨- وقد قام مواطنون من فييت نام وليتوانيا، سماهما الفريقان القطريان في البلدين، بحضور حلقات عمل تدريبية تقنية نظمها برنامج الدراسات القطرية بالولايات المتحدة حول الجرد الوطني وتقدير التعرض للأخطار، وهو البرنامج الذي وفر أيضا المساعدة التقنية للمتابعة. وكانت مشاركة هؤلاء المواطنين جزءا من الترتيبات التعاونية بين برنامج التدريب المشترك (CC:TRAIN) وبرنامج الدراسات القطرية بالولايات المتحدة.

٩- والعمل مستمر لوضع مجموعات المواد التدريبية لبرنامج التدريب المشترك. وسوف تتوفر صيغة أولى لمجموعة المواد الإعلامية بشأن تغير المناخ والاتفاقية خلال الدورة الحادية عشرة للجنة. أما مجموعة المواد التوجيهية بشان وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية فلا بد أن تكون جاهزة، كما هو متوقع، في آذار/مارس ١٩٩٥.

١٠- ومن المساهمين في وضع مجموعات المواد التدريبية مركز التعاون في مجال الطاقة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفريق المعني بالآثار البيئية والاجتماعية بالمركز الوطني لبحوث الغلاف الجوي بالولايات المتحدة وبرنامج الدراسات القطرية بالولايات المتحدة.

ثالثا - تقييم البرنامج

١١- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما للمرحلة التجريبية. وانطوت عملية التقييم هذه على إيفاد ثلاث بعثات إلى البلدان الثلاثة المشاركة وعقد اجتماعات مع الأطراف المسؤولة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي الأمانة المؤقتة، وفي معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وأجري التقييم في منتصف المرحلة التجريبية بغية تحديد ما إذا كان برنامج المرحلة التجريبية يحقق أهدافه الأصلية، وبغية تقديم التوجيهات بشان الجزء المتبقي من البرنامج، والمساعدة في وضع وتقييم مشروع مرحلة كاملة.

١٢- أكد التقييم صحة أهداف ونهج برنامج التدريب المشترك، وشجع بوجه عام مواصلة دعم إنشاء أفرقة قطرية فعالة تعنى بتنفيذ الاتفاقية. أما الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقييم فيمكن أن تقسم إلى ثلاثة مجالات هي: تقييم أولي للمرحلة التجريبية الجارية؛ وتوجيهات بشأن الفترة المتبقية من المرحلة التجريبية؛ وتوصيات للمرحلة القادمة من برنامج التدريب المشترك.

١٣- وتوصل التقييم إلى التقدير التالي بشأن الأشهر التسعة الأولى من عمر البرنامج:

(أ) من الواضح أن برنامج التدريب المشترك لن يؤدي وحده إلى تمكّن البلدان من الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، أو النجاح نجاحا تاما في مساعدة البلدان في إدراج استراتيجيات تغير المناخ في الخطط الإنمائية الحالية والمقبلة؛

(ب) نجحت الجولة الأولى من حلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيد الوطني في زيادة الوعي بشأن الاتفاقية، وإطلاق عملية حوار حول السياسة العامة، ولكن المطلوب بذل مزيد من الجهود والموارد فور انتهاء حلقات العمل وذلك بغية المحافظة على الاهتمام والزخم الناشئين عنها؛

(ج) رغم كون نهج "الفريق القطري" ملائما، إلا أنه ينبغي إدخال بعض التغييرات على توقيت تقديم المساعدة وذلك بغية تناول الحاجات المحددة لصانعي السياسة والأفراد التقنيين المعنيين. فمثلا، ينبغي زيادة تمييز حلقة العمل الوطنية عن الحلقة الدراسية للفريق القطري؛

(د) كان ينبغي للترتيبات المؤسسية للبرنامج المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن تكون ترتيبات مباشرة بدرجة أكبر؛ فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تجنب التأخير في انطلاق البرنامج وتخفيض تكاليفه الإدارية العامة إلى حدها الأدنى. وفي المقابل، أنشئت روابط مؤسسية بارزة بالبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، وهذه تزيد من أثر البرنامج على الصعيد الوطني؛

(هـ) رغم اتخاذ تدابير معينة لتخفيض التكاليف الإدارية، وأبرز تلك التدابير إعادة توزيع الأموال المخصصة لوظيفة مدير البرنامج وتخصيصها بدلا من ذلك لتطوير موارد التدريب، فإن موارد أكبر ضرورية لتطوير موارد التدريب ودعم أعمال الأفرقة القطرية؛

(و) لم يكن معقولا توقع أن يمكن تطوير مجموعة من موارد التدريب والمعلومات العالمية في الأشهر الثلاثة الأولى من عمر البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، قدر نطاق المهمة وتكاليفها تقديرا دون المطلوب مما أدى إلى بعض التأخير والتغيير.

١٤- بالنسبة إلى الأشهر التسعة المتبقية من المرحلة التجريبية، أوصى التقييم بما يلي:

(أ) ينبغي تخصيص مزيد من الموارد لدعم أنشطة الأفرقة القطرية وتطوير موارد التدريب، وتقديم التوجيهات بشان تطوير استراتيجيات التنفيذ الوطنية؛

(ب) ينبغي جعل دور الأفرقة القطرية أكثر وضوحا، كما ينبغي تقديم توجيهات بشأن طريقة تنظيمها، وطريقة عملها، وكيف يمكنها تحسين النتائج. وبصفة خاصة، ينبغي دعم وجود جهة تنسيق متفرغة في الفريق القطري وتزويدها بقدر أكبر من الموارد لخدمة الفريق؛

(ج) بالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة النشاط في دعم الأفرقة القطرية لمساعدتها في التطور إلى لجان وطنية ذات ولايات سياسية محددة وموارد مخصصة للاضطلاع بمهمة وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية؛

(د) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن يعملا على تحسين مشاركة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في دعم عمل الأفرقة القطرية؛

(هـ) بالنسبة إلى الفترة المتبقية، ينبغي لبرنامج التدريب المشترك أن يركز على تطوير مجموعات مواد تدريبية وتخصيص مزيد من الموارد لهذه المواد التي سبق أن اعتبرت مواد أساسية لعمل الأفرقة القطرية على نحو فعال.

١٥- بالنسبة إلى المرحلة القادمة في برنامج التدريب المشترك، أوصى التقييم بما يلي:

(أ) ينبغي النظر في المرحلة القادمة في تطوير شبكات إقليمية من مؤسسات الدعم وذلك تنفيذا للبرنامج بهدف جعل حضوره في البلدان المشاركة أكثر انتظاما أو حتى أكثر استمرارا؛

(ب) بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في المرحلة التجريبية، ينبغي النظر في اعتماد فترة زمنية أطول لتنفيذ البرنامج تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات.

دال - خطط للمرحلة الثانية

١٦- أعدت وثيقة مشروع بشأن المرحلة الثانية من برنامج التدريب المشترك بغية تقديمها إلى مجلس مرفق البيئة العالمية في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد أدرجت في وثيقة المشروع بضع توصيات وردت في تقرير التقييم الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اضطلع بالفعل فريق استشاري علمي وتقني باستعراض تقني مستقل لوثيقة المشروع. وجاء في هذا الاستعراض بضع اقتراحات إيجابية، كما أضاف إلى ما يعزز مفهوم ونهج وأهداف برنامج التدريب المشترك.

- - - - -